

Distr.: General  
3 October 2014  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والعشرون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان

٣٠/٢٧

آثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: أنشطة الصناديق الانتهازية

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان وبرنامج عمل فيينا، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية،

وإذ يذكّر بما عبّر عنه في دياحة الميثاق من تصميم على تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة في مُتَّسَع من الحرية، واستخدام الآليات الدولية لتعزيز تقدم جميع الشعوب اقتصادياً واجتماعياً،

وإذ يذكّر أيضاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان الدولية المتصلة بالموضوع،



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-18097 201014 201014



\* 1 4 1 8 0 9 7 \*

وإذ يدكر كذلك بقرار الجمعية العامة ٣٠٤/٦٨ المعنون "نحو وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية" المعتمد يوم ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤،  
وإذ يعيد تأكيد جميع القرارات والمقررات التي اعتمدها لجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان بشأن آثار سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي والديون الخارجية في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وآخرها قرار المجلس ١٦/٢٥ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤،

وإذ يرحب بعمل الخير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويشيد بمساهماته، وبخاصة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقريره الذي ركز على موضوع الصناديق الانتهازية<sup>(١)</sup>، حيث هدف إلى لفت انتباه العالم إلى الآثار السلبية لأنشطة الصناديق الانتهازية في مساعي تخفيف أعباء الديون وفي قدرة البلدان الفقيرة المدينة التي استفادت من ذلك التخفيف على تهيئة الظروف اللازمة لإعمال حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية،

وإذ يلاحظ القلق المعبر عنه في الإعلان المعنون "من أجل نظام عالمي جديد للعيش الكريم"، الذي أصدره رؤساء دول وحكومات مجموعة ال ٧٧ والصين بمناسبة القمة التي عقدت في سانتا كروز دي لا سيررا، بدولة بوليفيا المتعددة القوميات، يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤<sup>(٢)</sup>، والذي يؤكد أهمية عدم السماح للصناديق الانتهازية بشل جهود إعادة هيكلة ديون البلدان النامية، وأن هذه الصناديق ينبغي ألا تلغي حق الدولة في حماية شعبها بمقتضى القانون الدولي،

وإذ يسلم بالحق السيادي لكل دولة في إعادة هيكلة ديونها السيادية، وهو حق ينبغي ألا يعطله أو يعيقه أي إجراء من أي دولة أخرى،

وإذ يؤكد أن عبء الديون يسهم في الفقر المدقع والجوع ويعيق التنمية البشرية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحق في التنمية، وهو من ثم عقبة كأداء أمام إعمال جميع حقوق الإنسان،

وإذ يشجع جميع الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، وكيانات القطاع الخاص، على أن تأخذ في الاعتبار، لدى صياغة السياسات والبرامج، المبادئ التوجيهية المتعلقة بالديون الخارجية وحقوق الإنسان<sup>(٣)</sup>، لا سيما الفقرات ٦ و ٨ و ٢٠، التي أقرها مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٠/٢٠ المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٢،

(١) A/HRC/14/21.

(٢) انظر A/68/948، المرفق.

(٣) A/HRC/20/23، المرفق.

وإذ يلاحظ أن النظام المالي الدولي يفتقر إلى إطار قانوني سليم لإعادة هيكلة الديون السيادية على نحو منظم ويمكن التنبؤ به، الأمر الذي يزيد التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لعدم الامتثال،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء الطابع الطوعي للبرامج الدولية الهادفة إلى تخفيف أعباء الديون، ما يتيح الفرصة للصناديق الانتهازية لشراء الديون السيادية المتخلف عن دفعها بأسعار منخفضة جداً ثم محاولة تحصيل مبالغ الديون بقيمتها كاملة عبر التقاضي أو مصادرة الأصول أو ممارسة الضغط السياسي،

وإذ يضع في اعتباره أن الصناديق الانتهازية تجبر البلدان المدينة، بواسطة التقاضي وغيره من الوسائل، على تحويل الموارد المالية المدخرة من خلال إلغاء الديون إلى وجهة أخرى وتقلص آثار تخفيف أعباء الدين عن هذه البلدان أو تحدّ من مكاسب ذلك التخفيف، الأمر الذي يقوّض قدرة الحكومات على أن تكفل لشعوبها التمتع الكامل بحقوق الإنسان،

وإذ يرحب بمقترح البحث المتعلق بأنشطة الصناديق الانتهازية وحقوق الإنسان، الذي قدمته اللجنة الاستشارية في إجرائها ١٣/٧<sup>(٤)</sup> في دورتها الثالثة عشرة والذي عُرض على مجلس حقوق الإنسان كي ينظر فيه،

١ - يدين أنشطة الصناديق الانتهازية لما يترتب على سداد الديون لهذه الصناديق، بشروط جشعة، من آثار سلبية مباشرة في قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها في ميدان حقوق الإنسان، خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية؛

٢ - يؤكد في هذا الصدد أن أنشطة الصناديق الانتهازية تسلط الضوء على بعض ما يعترى النظام المالي العالمي من مشاكل وتدلل على الطابع الجائر للنظام القائم، الذي يؤثر تأثيراً مباشراً في التمتع بحقوق الإنسان في الدول المدينة، ويهيب بالدول أن تنظر في تنفيذ أطر قانونية لكبح أنشطة الصناديق الانتهازية الجشعة ضمن ولاياتها القضائية؛

٣ - يشجع جميع الدول على المشاركة في المفاوضات الرامية إلى وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، وفقاً لما جاء في قرار الجمعية العامة ٣٠٤/٦٨، ويدعو الدول المشاركة في المفاوضات إلى أن تحرص على توافق هذا الإطار مع الالتزامات والمعايير الدولية القائمة في مجال حقوق الإنسان؛

٤ - يطلب إلى اللجنة الاستشارية أن تُعدّ تقريراً بحثياً عن أنشطة الصناديق الانتهازية وآثارها في حقوق الإنسان، وأن تقدم تقريراً مرحلياً عن هذا البحث إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والثلاثين كي ينظر فيه؛

(٤) انظر A/HRC/AC/13/2.

٥ - يطلب أيضاً إلى اللجنة الاستشارية أن تلتزم آراء ومساهمات الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المعنية، بمن فيهم الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، لدى إعداد التقرير البحثي المذكور آنفاً.

الجلسة ٤١

٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

[اعتمد بتصويت مُسجّل بأغلبية ٣٣ صوتاً مقابل ٥ أصوات، مع امتناع ٩ أعضاء عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، باكستان، البرازيل، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بيرو، الجزائر، جنوب أفريقيا، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، الفلبين، فزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، كازاخستان، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكونغو، الكويت، كينيا، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، ناميبيا، الهند

المعارضون:

ألمانيا، الجمهورية التشيكية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المتنعون عن التصويت:

إستونيا، أيرلندا، إيطاليا، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، رومانيا، فرنسا، النمسا.